مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 311 (من 20 – 27 يوليو 2019)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

سفر رئيس الوزراء الباكستاني إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والسلام الأفغاني

نظرة سريعة على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان 2

خصائص الزيارة الأخيرة.....2

لم صار ترامب مناصرا لباكستان فجأة؟.....3

تصريحات الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء الباكستان حيال السلام الأفغاني.....4

النتائج.....5

البرلمان الأفغاني وقضية الفساد

الجوانب المعرضة للفساد في مجلس النواب.....6

النتائج.....7

توصيات لمكافحة الفساد في مجلس النواب.....8

سفر رئيس الوزراء الباكستاني إلى الولايات المتحدة الأمريكية، والسلام الأفغاني

فور اعتلائه كرسي رئاسة الجمهورية للولايات المتحدة الأمريكية عام 2017 أوقف دونالد ترامب دعمه لباكستان، وهدد بأن دعم باكستان للإرهابيين الذين ينفذون أعمالهم الإرهابية في أفغانستان سيؤدي إلى تدهور العلاقات بين أمريكا وباكستان إلى حدٍ كبير. إلا أن سفر المسؤولين الأمريكيين إلى باكستان، ووساطة محمد بن سلمان لعمران خان، وموقف باكستان الأخير الداعم للسلام الأفغاني رمم شيئا من العلاقات بين باكستان والولايات المتحدة الأمريكية، ونتج عن ذلك دعوة ترامب لعمران خان لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية وتمت الزيارة بتاريخ 21/يوليو واستمرت لثلاثة أيام. سندرس في هذا الجزء من تحليل الأسبوع مدى نجاح هذه الزيارة في تحسين العلاقات بين البلدين، وتأثيرها على السلام الأفغاني.

نظرة سريعة على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وباكستان

مرت دولة باكستان منذ تأسيسها بمراحل عديدة في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وكان بين الدولتين علاقات مكثفة – تتحسن حينا وتسوء حينا- على الصعيد الاقتصادي والتجاري ومكافحة الإرهاب وقضية السلاح النووي. بعد الهجوم الأمريكي على أفغانستان عام 2001 ساندت باكستان الولايات المتحدة في هجماتها حيث فتحت لها ممراتها الهوائية والبرية كما سلمت لها قادة طالبان الذين كانت الولايات المتحدة تبحث عنهم. من جانبٍ آخر لم تقطع باكستان مساعداتها عن جماعة طالبان التي شكلت تهديدا للولايات المتحدة في أرض أفغانستان.

واستمر الوضع على النحو المذكور إلى حين قدوم الرئيس ترامب، الذي لم يرتض استمراره بعد انتصاره في الانتخابات، وألقى باللائمة على كبار المسؤولين الأمريكيين على دعم باكستان على الصعيد العسكري والاقتصادي، وأوقف تدفق الدعم لباكستان دفعة واحدة. هدد ترامب باكستان أنه في حال عدم اتخاذ باكستان خطوات حازمة تجاه الإرهابيين فإنه سيدعو إلى مقاطعة باكستان على أوسع نطاق. وبتعيين عمران خان رئيسا للوزراء الباكستاني ورث على طاولة أعماله قضية إعادة ترميم العلاقات مع الولايات المتحدة بعد مرورها بالتحديات المذكورة، وقد استطاع عمران خان أن يتخذ خطواته بحنكة مما أنتج تحسين العلاقات التي تكدرت بين الدولتين.

خصائص الزيارة الأخيرة

تختلف زيارة عمران خان الأخيرة عن زيارات رؤساء الوزراء الباكستانيين السابقين في أن الزيارة الأخيرة كانت بمرافقة قادة الجيش والاستخبارات وهم قمر جاويد باجوه، وفيض حميد، بالإضافة إلى كبار المسؤولين في القطاعات المدنية. الإدارة التي رافقت رئيس الوزراء (الاستخبارات الباكستانية) يُظن عنها في الداخل والخارج أنها أودت برئيس الوزراء السابق نواز شريف إلى المُعتقل لأجل قضايا تحسين العلاقات مع الدول الأخرى وخصوصا سياسة عدم التدخل في شؤون أفغانستان. ولعل ما ذُكر هو السبب الذي جعل نواز شريف يُبقي منصب وزارة الخارجية شاغرا، ليُرسل رسالة غير مباشرة إلى دول العالم بأن السلطة في باكستان بيد هذه الإدارات.

تم استقبال عمران خان في الولايات المتحدة الأمريكية من قِبل وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قريشي والسفير الباكستاني بالولايات المتحدة أسد خان، ولم يقدم لاستقبال عمران خان أحدٌ من المسؤولين الأمريكيين.

كما ألقى عمران خان كلمة مطولة لجمعية المقيمين الباكستانيين في الولايات المتحدة وكان عددهم بالآلاف، وتخللت كلمته تنديدا بأنشطة مخالفيه داخل باكستان، كما ردد الشعارات التي كان يرفعها في فترة الانتخابات. الهدف الأساسي من سفر عمران خان هو إعادة تحسين العلاقات مع الرئيس ترامب ليُقنعه بإرجاع تدفق الدعم الأمريكي لباكستان على الصعيد الاقتصادي والعسكري.

لم صار ترامب مناصرا لباكستان فجأة؟

تنظر الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصا إدارة ترامب إلى باكستان من ناحية ارتباطها بقضية أفغانستان، وتعتقد الولايات المتحدة أنها بحاجة إلى مساعدة باكستان للوصول إلى أهدافها في أفغانستان والمنطقة. من جانبٍ آخر إذا اعتبرت الصين دولة باكستان مورّدا جيدا لصادراتها، فإن الولايات المتحدة كذلك ستُعد مُصدرا هاما لدولة باكستان. كما أن موقع باكستان له أهمية خاصة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب آسيا، ولذا لا ترغب الولايات المتحدة أن تفقد مساندة باكستان بهذه السهولة.

مع تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وباكستان واتهام ترامب لباكستان بالخداع والكذب وأنها لم تعامل الولايات معاملة حسنة بعد تلقيها الدعم منها، لم يكتف ترامب بقطع الدعم عن باكستان بل هدد بتفعيل المقاطعات على باكستان. وقد استطاعت باكستان بعد إدراكها لأهمية تحسين العلاقات المتدهورة مع الولايات المتحدة أن تخطو في

اتجاه تحسين علاقاتها عبر زيارات كبار مسؤوليها إلى الولايات المتحدة ووساطة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وسماحها لتردد الطيران فوق أرضها بين أفغانستان والهند، وكذلك إظهارها حسن نواياها للولايات المتحدة باتخاذها مواقف مساندة للسلام الأفغاني.

ضمت الولايات المتحدة دُعاة الاستقلال البلوشيين إلى القائمة السوداء المتهمة بالإرهاب، وهو أمر انتظرته باكستان كثيرا. كما قامت باكستان – وفق معهودها – بمخادعة الولايات المتحدة عبر إلقاء القبض على حافظ سعيد، وهو شخص تم اعتقاله أكثر من ست مرات منذ عام 2001 بناء على الضغوطات الدولية وتم الإفراج عنه بعد كل اعتقال. وقد رحبت الهند بهذه الخطوة، كما أظهر رئيس الولايات المتحدة ابتهاجه باعتقال حافظ سعيد وقال بأن الولايات المتحدة كانت تسعى لإلقاء القبض عليه، في حين أن حافظ سعيد كان يُشارك علانية في المظاهرات والجلسات المعارضة بباكستان.

تصريحات الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء الباكستان حيال السلام الأفغاني

لا يوجد تقدم حيال السلام الأفغاني إلا على مستوى اللقاءات والمؤتمرات، ولم يلحظ الشعب الأفغاني أي تقدم عملي في سبيل إحلال السلام. التصريحات التي تم ذكرها في اللقاء بين الرئيس ترامب ورئيس الوزراء الباكستاني أثارت حفيظة الشعب الأفغاني. من جانبٍ شكلت قضية السلام الأفغاني نقطة هامة في أجندة زيارة عمران خان وقد ارتفع رصيد باكستان لدى الولايات المتحدة بسبب ذلك، كما أن دور الاستخبارات والجيش والباكستاني كان مؤثرا في هذا الصدد، ومن جانبٍ آخر قد تكون مواقف البنتاجون والبيت الأبيض مختلفة عن تصريحات الرئيس ترامب، وذلك لأن تجربة ترامب في السياسة تجربة جديدة، والبنتاجون لا يمنح رصيد تقدم السلام الأفغاني لباكستان مثل ما يفعل ترامب في جلسة واحدة، كما أدلى ترامب بتصريحات غير مناسبة حيال أفغانستان متضمنة أن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على حذف أفغانستان من الخريطة خلال أسبوع واحد. وتُظهر هذه التصريحات المستخفّة أن هناك معاملات تتم من وراء الستار بين الولايات المتحدة وباكستان حيال أفغانستان. وقد أثارت تصريحات ترامب الأخيرة ردود أفعال المسؤولين بالحكومة الأفغانية والمسؤولين في الحكومة السابقة بما فيهم الرئيس الأفغاني السابق، وقد طالبت الحكومةُ الأفغانية توضيحا من الولايات المتحدة حيال التصريحات المذكورة، وقد عد الرئيس السابق حامد كرزاي هذا الموقف ردة فعل ضعيفة، كما هدد بأن على الولايات المتحدة إخراج قواتها من أفغانستان. وقد صرح سفير طالبان السابق لدى باكستان عبدالسلام ضعيف بأن دول المنطقة لا ترغب في حدوث تقدم في عملية السلام الأفغاني، وأنها تشارك في مؤتمرات السلام بحثا عن مصالحها وحسب.

النتائج

علينا أن نقر أن إفساد الحكومة الأفغانية لعملية السلام الأفغاني ودعوتها المتكررة للجانب الباكستاني بلعب دوره حيال السلام من الأخطاء الفادحة. لسوء الحظ أدى هذا الأمر إلى الإضرار بمفاوضات السلام بين أطراف النزاع بأفغانستان، كما تم منح باكستان فرصة أخرى لتخرج من انزوائها وتمسك بمقود القضية الأفغانية، مع إقناع القصر الأبيض الأمريكي بأن تنظر إلى أفغانستان من ناحية باكستان وحسب.

استطاعت باكستان بالاستفادة من قضية السلام الأفغاني أن تصلح علاقاتها مع الولايات المتحدة وأن تحصل كذلك دعم ترامب لقضية كشمير، وهو موضوع طالما ربطته السلطات الباكستانية بالسلام الأفغاني. ومن جانبٍ آخر فإن حصول باكستان على الدعم الاقتصادي الأمريكي كان أهم هدفٍ من الزيارة الأخيرة حيث إن مشكلة باكستان الاقتصادية أخذت في التضخم في السنوات الأخيرة، ولعل هذا الهدف هو السبب الذي من أجله أظهرت الحكومة الباكستانية موقفا مساندا للسلام الأفغاني.

لا يظهر حتى الآن أن باكستان نجحت في الحصول على الدعم الأمريكي، كما أن الرئيس الأمريكي ترامب اعتبر دور باكستان دورا مهما حيال السلام الأفغاني، وأبدى دورا وسيطا بين الهند وباكستان لحل قضية كشمير، إلا أن الهند رفضت وساطة الولايات المتحدة وأكدت على أن قضية كشمير تُحل بين الهند وباكستان وحسب.

على الحكومة الأفغانية وطالبان أن يتعظا من تقارب باكستان والولايات المتحدة لأجل مصالحهما، كما على الحكومة الأفغانية وطالبان اغتنام الفرص التي لا تتواجد إلا بندرة، مع العمل سريعا على إنجاح السلام الأفغاني. كان بإمكان أفغانستان أن تزيل العديد من العوائق التي اعترضت طريق السلام وذلك عبر إعمال الضغط على باكستان من ناحية الصين في ظل الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها باكستان، إلا أن حكومة الوحدة الوطنية لم تُبق مكانا لهذه الآمال لضعفها، وهو أمر ينبغي أن يتخذ قادة الشعب الأفغاني حياله القرارات المناسبة.

البرلمان الأفغاني وقضية الفساد

في يوم 21/يوليو/2019م نشرت اللجنة المستقلة لمراقبة الفساد (MEC) تقريرا حيال الجوانب المعرضة للفساد في البرلمان الأفغاني، وذكرت ثلاثة نواحي هي: 1. الإطار القانوني والتنظيمي 2. نظم التعامل والمعايير الأخلاقية 3. الموارد البشرية والمالية والإدارية.

تم إعداد التقرير المذكور خلال عام كامل، وبالإضافة إلى الجوانب التي كانت عُرضة للفساد في البرلمان قدمّ التقرير كذلك توصيات ومقترحات لمعالجة هذه النواحي المتضررة من الفساد.

يا تُرى إلى أي مدى كانت أنشطة البرلمان ناجعة في الفترة المنصرمة؟ وهل أدى مجلس النواب مهامه على الوجه المطلوب؟ وما هي الجوانب التي تأثرت بالفساد في المجلس؟ وهل كان للمجلس دور في مكافحة الفساد على مستوى البلد؟ أسئلة نسعى للإجابة عليها في هذا المقال.

الجوانب المعرضة للفساد في مجلس النواب

1. آلية التقنين

التقرير المنشور من لجنة مراقبة الفساد يُظهر ثغرات معرضة للفساد في عمل البرلمان من ناحية التقنين ومراقبة التقنين.

آليات التقنين لا تتسم بالشفافية بالحد الكافي. ذُكر في المادة رقم 19 من قانون مراحل نشر وإنفاذ المستندات القانونية أنّ "عملية النظر والتدقيق والمراجعة للقوانين المطروحة ابتداءً تتطلب استدعاء مندوبي المؤسسات العلمية والبحثية المتمكنة ومندوبي المجتمع المدني بالإضافة إلى اللجان المعنية بالبرلمان". إلا أن البرلمان في فترته السابقة لم يُنفذ ما ورد

بهذه المادة. يُضاف إلى ذلك أن عملية مراقبة ومتابعة التقنين لا تتم وفق المعايير، كما أن المعلومات حيال عدد القوانين التي تم اعتمادُها من قبل المجلس ليست دقيقة.

أعضاء مجلس الشعب لا يتمتع بالخبرة العلمية والعملية الكافية لوضع مسودة القانون. القانون يشترط للتعيين في منصب الوزارات حيازة المتقدمين للشهادة الجامعية، إلا أن الشهادة ليست من شروط الوصول إلى الكراسي البرلمانية.

من جانبٍ آخر فإن الحكومة ترى أن القوة التنفيذية هي التي ينبغي أن تتحكم في البرلمان، وهذه النظرة تحول دون قبول البرلمان لمبادرات الحكومة.

يقضي نواب المجلس معظم أوقاتهم في مناقشة مراسيم رئيس الجمهورية، ولذا لا يجدون وقتا كافيا للتدقيق في بقية القوانين. وفق القانون فإن بإمكان رئيس الجمهورية أن يُصدر المراسيم التقنينية خلال عطلة مجلس الشعب، والتي تُحال للبرلمان خلال 30 يوما، مما يُشغل البرلمان عن التدقيق والعمل على القوانين الأخرى.

٢. مراقبة التقنين

وفق نتائج التقرير المنشور حديثا فإن آليات المراقبة في البرلمان غير مؤثرة وتُستغل من قِبل بعض أعضاء البرلمان للوصول إلى مصالحهم الشخصية. عندما يتم استدعاء الوزراء لا تُقدم مبررات وجيهة توجب الاستدعاء، ويتم مناقشة الوزراء حيال شؤون ثانوية وغير هامة.

من جانبٍ آخر فإن الدستور لا يشتمل على آليات محددة لفصل النزاعات التي تقع بين الحكومة ومجلس الشعب.

العامل المذكور وغيره من النواحي المعرضة للفساد في عمل البرلمان تؤيد القول بأن المجلس لا يقوم بمهامه بالشفافية والمهنية المطلوبة.

٣. نظم التعامل

يُغفل الكثير من أعضاء البرلمان نظم التعامل حين تتعارض المصالح ويُلاحظ تدخلهم في إرساء مناقصات المشاريع الحكومية على بعض الجهات الاستثمارية. يُضاف إلى ذلك أن الكثير من الأعضاء لم يُسجلوا قائمة أموالهم وممتلكاتهم ولم يُعلنوها حتى الآن.

علاوةً على عد بعض النواب أنفسهم أعلى من سلطة القانون، هناك فساد عريض فيما يتعلق بمصاريف أعضاء البرلمان وتورطهم في قضايا الرشوة وقبول الهدايا بما يُخالف القانون.

٤. المعايير الأخلاقية

يُشير تقرير لجنة مراقبة الفساد إلى التمييز في تطبيق نظم التنبيه والتأديب حيث توجد حصانة لدى بعض النواب من التنبيهات الجزائية، في حين أن ذلك يُصعب مسؤوليتهم تجاه ما عليهم من واجبات. من جانبٍ آخر فإن انتشار ثقافة الحصانة بين النواب يجعل إدانتهم واعتقالهم من المستحيلات.

٥. الموارد البشرية والإدارية

طرق التوظيف في مكاتب مجلس النواب بحاجة إلى شفافية أكثر، حيث إن الكثير من الموظفين داخل المجلس تم توظيفهم بناء على علاقاتهم بالنواب. من أسباب تعرض المجلس للفساد الإداري عدم وجود خطط عمل للتفتيش ومراقبة مصاريف البرلمان. كما أن هناك ضرورة لأنظمة شفافة فيما يتعلق بالرواتب تضمن نزاهة استغلال الموارد المالية للبرلمان.

النتائج

بدل أن يكون البرلمان الأفغاني مراقبا ومشرفا على الحكومة الأفغانية وناشطا في مجال مكافحة الفساد، نجد أن البرلمان نفسه جزء من المشكلة في العديد من القضايا.

عمليات التقنين ومراقبة الفساد معرضة للانتهاكات، ونظم التعامل والمعايير الأخلاقية يتم إغفالها في كثير من الأحيان، كما أن إدارة الموارد المالية والإدارية بالمجلس تتسم بالضعف.

مع أن البرلمان في دورته الحالية مر باضطرابات في قضية تعيين رئيس المجلس، إلا أنه يملك الفرصة لتحسين سمعته. بإمكان المجلس من خلال التقنين بشفافية والمراقبة الفعالة وإظهار ممارسات تعامل سليمة ونزيهة أن يُعيد الثقة المسلوبة في قراراته وأعضائه.

توصيات لمكافحة الفساد في مجلس النواب

قدم تقرير لجنة مراقبة وتقييم الفساد مجموعة من التوصيات لتقليل هشاشة البرلمان تجاه الفساد. ويتوقف تنفيذ هذه التوصيات على مدى رغبة المجلس الإداري بالبرلمان في تحسين عمل وصورة مجلس الشعب بشكل حقيقي.

لأجل رفع مستوى الشفافية حيال إعداد المسودة النهائية للمستندات التقنينية، يتوجب على المجلس أن يعقد جلسات استشارية وأن ينشر المسودة في الموقع الرسمي لمجلس الشورى وشبكات التواصل الاجتماعي مع دراسة وفحص شامل للآراء المتضمنة بالمسودة قبل إرسالها للبرلمان ليتم التصويت على اعتمادها. كما أن تشكيل فرق برلمانية للعمل على قبول أو رد المراسيم التقينينية الصادرة من رئيس الجمهورية كفيل بأن يحول دون تعطيل عملية اعتماد القوانين.

لأجل أن تتغير أنظار العامة تجاه البرلمان، على المجلس أن يُنجز مهامه بشفافية ونزاهةٍ ومهنية أكثر. هناك ضرورة لإعداد لائحة تتعلق بسوء استغلال الحصانة تجاه التنبيهات الجزائية ليتم الحد من هذه الظاهرة واستئصالها. كما تجب مراقبة المراحل التي أدت إلى تضخم رواتب أعضاء المجلس، مع الإشراف على حسن إدارة الموارد المالية والإدارية وأصولها الثابتة وإمكانياتها.

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrs.com -- www.csrs.af

هاتف المكتب: (+93) 202564049 - + 93 (0) 784089590

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.